

¹¹ انظر : أميل يديع يعقوب، المرجع السابق، ص. ١٣٣-١٣٥

¹² نفس المرجع، ص. ١٣٧

¹³ انظر : عبد العليم إبراهيم محمد، تطور النحر العربي في المجال التربوي، تطور تعليم اللغة العربية، (أخرطوم : اتحاد المسلمين العرب، ١٩٧٦)، بحوث المؤتمر التاسع، ص. ١٣٥-١٣٦

١٣١



⁶ إن كبار المستشرقين لم يستمعوا لهذا الرأي العقيم، مثل N. Idrke، الذي أقام فيه الحجة علي أن أغلب ما نوهه Karel Vollers إنما كان صورا من تساهل الناس في القراءة بعد احتلاطهم بالأعاجم وشيوع اللحن والتحريف، فليس للنص القرآني صلة بشيء من هذه الملاحن من قريب أو من بعيد (انظر صبحي الصالح، دراسات في قفص اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٦، الطبعة السادسة، ص. ١٢٢)

⁷ عامر السامرائي، آراء في العربية، (بغداد: مكتبة النهضة، ١٩٦٢) ص. ٦٧

⁸ نفس المرجع، ص. ٦٨-٦٩

⁹ من هذه الروايات أن عمر بن الخطاب مر على قوم متعلمين، فأعرض معضبا وقال: (والله لخطوكم في لسانكم أشد علي من حطوكم في رميكم)

¹⁰ انظر الآية ٢٣ من سورة البقرة

¹¹ ميبويه، الكتاب، المطبعة الأميرية الكسرى، بولاق، جزء ٢، ص. ٣١٥

¹² منهم أنيس فرجة، وإبراهيم أنيس، وفواد نرزي، وداود عبد وغيرهم

بناء هذه الأسماء لا يستسيغها الطالب، لأنها تعارض مع ما فهمه سابقا عن بناء الأسماء (كما بنا في البند السابق) كما أن اعتبار بعض أنواع المنادى منصوبا وبعضها مبنيا على ما يرفع به في محل نصب أمر يربك الطالب.

وأما في هذا المقام رأى آخر أسهل وأيسر قد رآه كثير ممن أئمة النحاة السابقين، وهذا الرأي هو اعتبار المنادى المعروف بالعلمية أو بالبناء (العلم المنفرد والنكرة المقصودة مرفوعا وتكون ضمة محمد ومرضات وألف شاهدان وواو مسافرون علامة إعراب، واعتبار المنادى من غير هذين النوعين منصوبا).

٦. في إعراب صيغتي التعجب: (ما أفعله) و (أفعل به) فعلى الطلاب أن يقولوا على حسب ما في كتب النحاة في إعراب (ما أحمل المناظر) ما نكرة تامة مبتدأ إيج، وأحمل فعل ماض إيج، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره هو يعود على ما، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مبتدأ، والمناظر مفعول به منصوب إيج، أما صيغة (أحمل بالمناظر) فعليهم أن يقولوا: أحمل فعل ماض جاء على صورة الأمر، والباء حرف

جر زائد، والمناظر فاعل مرفوع بضمته مقدرة على آخره إيج.

ونرى أن هذا الإعراب لقد أثار نوعا من الحيرة لدى الطلاب، فلم يفهموا كيف تكون كلمة (المناظر) مفعولا به في الجملة الأولى وقاعلا في الجملة الثانية؟ أليس (المناظر) هو التعجب منها في الحالتين؟ والمعروف أن الفاعل غير المفعول...؟

وهذا ترى تيسر إعراب صيغتي التعجب بأن نقول في الأولى (ما أحمل) صيغة تعجب، و (المناظر) متعجب منه منصوب. ونقول في الثانية: (أحمل) صيغة تعجب و (المناظر) متعجب منه مجرور. فكل من هاتين الصيغتين يمتاز بأنها موجزة الألفاظ ويقبله عقول الطلاب وخاصة الصغار منهم.

هذه مجرد نماذج من مسائل الإعراب التي قدمها بعض النحاة الذين عرّفهم أضواء الشهرة منذ وضع علم النحو، ولكن بجانب آرائهم آراء أخرى لغيرهم من النحاة القدماء، تبدو أيسر فهما وأقرب تساويا ويجدر بنا أن نأخذ بها في هذا التطوير المنشود. إذ ليس علينا أن نشبت بأراء مدرسة نحوية معينة في جميع المسائل، بل يجمل بنا أن نأخذ بالرأي الميسر مهما يكن صاحبه، مادام يسير الظواهر اللغوية ولا يعارض أصلا لغويا. فلن بسب

الإجتهد في النحو لا يزال مفتوحا، وإذا كان الفقه الإسلامي يشمل النظر والاجتهاد من اليوم، مع ما يلابس ذلك من التأتم والتحرج فالاجتهاد في النحو أيسر وأسلم عاقبة.

هـ. الخلاصة

نستخلص مما سبق ذكره أمورا:

١. إننا - المسلمين - لا نستطيع الاستغناء عن الإعراب لفهم القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر العربي. إما في مجال غير ذلك من الشر فتكون هناك مناطق كثيرة يمكن أن نقرأها غير معتمدين على الإعراب للتمييز بيد المعنى إلى جانب مناطق أخرى يكون فيها الإعراب ضروريا للتمييز بين المعاني.

٢. إننا - مع اعترافنا بأن الإعراب من مصادر الصعوبة في اللغة العربية - نخالف الدعوة إلى إلغائه، لكننا ندعو إلى عدم فرضه - فرضا مطلقا - على طلابنا وخاصة المبتدئين منهم، وعدم حرض المدرسين على بقاءه عند عمليات التدريس، فينبغي أن يتعاملوا مع الإعراب تشبها لمقدرا قم العربية تكلمنا وقراءة وكتابة.

٣. إننا - مع مخالفتنا للدعوة إلى إلغاء الإعراب - ندعو إلى تلخيص قواعد النحو التعليمي من الآراء الفلسفية الداخلة فيه، كمفكرة العامل والقول بالعلّة وعنصر الجوهر وما إليها، لأن أكثر صعوبات النحو تعود إلى هذه الآراء لا إلى اللغة العربية نفسها. وندعو كذلك إلى أن نستخدم من طرق التدريس ما يتناسب والغرض من التدريس وموقف عمليات التعليم.

تشبوتات، ديسمبر ١٩٩٧

١. ابن حني، الخصائص، جزء ١، ص. ٣٥
٢. عباس حسن، النحو الوافي، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠)، الطبعة الخامسة، جزء ١، ص. ٧٤
٣. أميل بديع يحقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٢)، الطبعة الأولى، ص. ١٢٨
٤. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨)، الطبعة السادسة، ص. ١٩٧٨

ونظر إلى كثرة مسائل الإعراب وسعة تحليلاته على أنها إحدى العوامل التي ترجع إليها صعوبات دراسة اللغة العربية على طلابنا الإندونيسيين مما يدعون -المدرسين- إلى استئناف الجانب التحليلي في النحو العربي على وجه عام والإعراب على وجه خاص. وتكتفى فيما يلي بأن نضع نماذج من هذه المسائل شارحين على ما يؤخذ عليها من أوجه النقد والاعتراض، ومقترحين تعديلا؟ صور أخرى ميسرة في ضوء الآراء العلمية المتأثرة عن كثير من أعلام النحو، ومن هذه المسائل ما يلي^١:

١. يعربون المضارع المسوق بلام التعليل أنه منصوب بأن المضمره جوازا بعد اللام. والمسوق بلام المحو، أو فاء السبية، أو واو المعية، أو كلمة أو، أو حتى أنه منصوب بأن المضمره وجوبا بعد هذه الأدوات، وفي ذلك تعسف وتكلف لا تسيغه عقول طلابنا. ونرى تيسر ذلك بأن نقول: فعل مضارع منصوب بعد لام التعليل أو لام المحو أو ما إلى ذلك.

٢. في باب المني والعرب من الأسماء، يذكرون أن أسماء الإشارة والأسماء المنوصلة من المبيات ولكن الطلاب يلاحظون أن صيغ المثني في هذين

التوعين "هذان، هذين، هاتان، هاتين، اللذان، اللذين، اللتان، اللتين" لا تلتزم حالة واحدة فهي تأتي بالألف في حاله الرفع وبالياء في حالتي النصب والجسر شأنها في ذلك شأن المثني المعرب، وهذا يرى كثير من النحاة اعتبار صيغة المثني في هذين البابين معرفة لا مبنية، ونحن نرى الأخذ بهذا الرأي استنادا إلى آراء أصحابه العلماء ومنعا لتلك الشبهة التي يقف الطالب أمامها حائرا.

٣. في باب لا النافية للجنس، يجعلون اسمها مبنيا على ما ينصب به إذا كان مفردا (أي ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف) مثل: لا بأس عليك، ولا والدين بكرهان أبناءهما، ولا متحدثين ضعفاء ولا لذات للشيب، وقد فهم الطلاب قبل هذا الباب أن بعض الأسماء مبنية وبعضها معرب وأن المبنى حر ما يلزم صورة واحدة في جميع التراكيب، مثل الضمائر وأسماء الإشارة وأسماء الاستفهام، ولكن الطالب يرى أن هذه الكنيمات التي وقعت اسم لالا في الأمثلة السابقة (بأس، والدين، متحدثين، لذات) وهذا يتحير الطالب ولا يستطيع ما يفرض عليه من اعتبار هذه الأسماء مبنية. وإذا رجعنا إلى آراء النحاة القدماء،

مثل السمراني والزجاج والمبرد وغيرهم من أئمة الكوفيين والبصريين، نجد أنهم يعتبرون العلامة في اسم لا المفرد علامة إعراب لا بناء، ففي جملة لا بأس عليك يعربون كلمة بأس اسما لالا منصوبا بدون توين. وهذا الرأي يعقنا من أن لجعل للا النافية للجنس بابا خاصا وأحكاما خاصة وأن اسمها أنواع متعددة من المبنى ومنه المعرب بل تكون لا هذه إحدى أخوات إن بدون تفرقة، وبدون التحاء إلى الإكثار من القواعد وإضافة أنواع من الشذوذ والاستثناءات.

٤. في باب الاستثناء يعربون الاسم بعد تحلا وعدا وحاشا إما مفعولا به منصوبا وهذه الأدوات أفعالا ماضية، فاعلمها مستر وجوبا تقديره هو يعود على (الباقى) وإما مجرورا على أن هذه الأدوات أحرف جر، وإذاً يكون في إعراب الاسم بعدها (قولان) فإذا دخلت (ما) على هذه الأدوات كانت حتما أفعالا ماضية، والاسم بعدها مفعولا به.

ونحن نرى - تخفيفا على الطالب - اعتبار هذه الكلمات أدوات استثناء دون التعرض لتسميتها أفعالا أو حروفا، وما بعدها مستثنى منصوبا، ولا داعي إلى تعدد الرأي، ما دام الاسم بعدها منصوبا مع

وجود ما، ومع عدم وجودها، وذلك أن موقف الطالب لا يخرج عن الأحوال الثلاثة الآتية:

أ) أن يكون متكلما وفي هذه الحالة لن يكون مخطئا إذا نطق بالاسم منصوبا بعد أداة من هذه الأدوات.

ب) أن يكون كاتباً، وفي هذه الحالة أيضا لن يكون مخطئا إذا نصب هذا الاسم.

ج) أن يكون قارئاً، وفي هذه الحالة إذا كان الاسم الذي يقرؤه بعد هذه الأدوات منصوبا. كان ذلك متفقا مع درسه؛ وإذا كان هذا الاسم مجرورا مثل: عاد التلاميذ خلا أخيك، فله في هذه الحالة أن يسأل المدرس، والمدرس - بحكم تخصصه - يستطيع أن يفهمه وجه الخرج في هذه الجملة وهذا الافتراض قليل الوقوع، لأن هذه الأدوات اشتهرت بأنها من أدوات الاستثناء وهذا الباب يدرس مع منصوبات الأسماء، ولم تشتهر بأنها أحرف جر.

٥. في باب المنادى يجعلون المنادى إذا كان مفردا علما (ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف) أو كان نكرة مقصودة - مبنيا على ما يرفع به في محل نصب، مثل يا محمد ويا شاهدان ويا مسافرون ويا ممرضات وفكرة

شيئا. وقسم بذهب إلى أن هذه الحركات
إشارات إلى المعاني المختلفة.

ومن الفريق الأول الخليل بن أحمد
الفراهيدي الذي قال: إن الفتحة والكسرة
والضمة زوائد، ومن بلحقن الحرف ليوصل
إلى التكلم بها، وكذلك كثير من الباحثين
المحدثين. وتتلخص آراء هذا الفريق من
المحدثين في أمور منها ما يلي:

١. إن هناك كلمات لها الرظيفة اللغوية
نفسها، ومع ذلك تختلف حركاتها
الأخيرة، فكلمة "رجل" مثلا في الجمل
الثانية: "الرجل في البيت"، وإن الرجل في
البيت، تختلف حركتهما مع أنها مسند
إليه.

٢. إن هناك كلمات تتفق حركاتها مع
اختلاف وظائفها النحوية، فالحال والتمييز
والمفعولات الخمسة، كلها منصوبة.

٣. إن هناك صيغا كثيرة يختلف إعرافها
ومعناها واحد- نقول: "ليس زيد بجان
ولا تجيل - أو تجيل" و"ما زيد قائما
أوقالم" و"عندي رطل عمل - أوعمل
أو عسلا... إلخ: باختلاف إعراف
"تجيل" و"قالم" و"عسل" والمعنى واحد.

٤. لو كانت حركات أو آخر الكلمات تدل
على معان مختلفة لما جاز اختلافها في
القرآءات القرآنية.

٥. إن من لم يتصل بالنحو يفهم تمام الفهم
إذا نحن قرأنا له عبرا في إحدى الصحف
وتعمدنا الخلط في إعراب الكلمات.

عرفنا من هنا أن الإعراب عندهم لا يعين
على التمييز بين المعاني المختلفة، فالذي يحدد
المعنى عند أنصار هذا الرأي أمران:

أولهما - ما يحيط بالكلام من ظروف
وملاسات، تقوم على معرفة الصلة بين
التكلم والمسامع، ومعرفة السياق والظروف
التي مهدت للكلام.

وثانيهما - نظام الجملة العربية والموضع
الخاص لكل معنى من المعاني اللغوية. والأمانة
لذلك كثيرة لا داعي إلى ذكرها هنا.

وقد رد الفريق الثاني معنى آراء الفريق
الأول بأمر منها ما يلي:

١. لو كانت الحركات قد دخلت الكلام
للتخفيف عن اللسان، بحيث تعقب الحركة
سكونا، لماذا لم يلتزم العرب حركة
واحدة؟

٢. إن القول بأن الذي يحدد المعاني هو نظام
الجملة والموضع الخاص لكل معنى من
المعاني اللغوية، فيه كثير من المبالغة، إذ
ليس في اللغة العربية "حجرات" تسكن في
كل منها حالة من حالات النحو، فيكون
للفاعل موضع وللفاعل موضع آخر،
وللمفعول به موضع ثالث، وهكذا، كما

يذهب أصحاب الرأي الأول. فأنت
تقول: "أكل الولد التفاحة" و"أكل التفاحة
الولد" و"التفاحة أكل الولد" و"الولد أكل
التفاحة" إلخ.

٣. إن هناك صيغا كثيرة تختلف معانيها
باختلاف حركاتها. فالآية الكريمة "إن الله
برئ من المشركين ورسوله" إن قرئت بجر
"رسوله" تؤدي إلى الكفر... إلخ،
وقولك: "اشتريت ثلاثة صناديق كتب" أي
ملائي بالكتب يختلف عن قولك "اشتريت
ثلاثة صناديق كتب" أي مهياة للكتب.

وقولك "أنا دارس الدرس" يعني أنك
درسته، أما قولك "أنا دارس الدرس" يعني
أنت ستدرسه في المستقبل. وقولك: "كم
كتابا قرأت؟" يختلف عن قولك "كم
كتاب قرأت! إذ الأول استفهام والثاني
إخبار. وقولك ينتقل من الاستفهام إلى
التعجب، إلى التقى، في مثل: "ما أحسن
الرجل" و"ما أحسن الرجل" و"ما أحسن
الرجل".

وأمام هذه النقاط التي قدمها كل من
الفريقين ترى لزما أن نستخلص منها أمرين
واقعيين، هما:

١. هناك مواطن كثيرة يكون فيها الإعراب
ضروريا للتمييز بين المعاني المختلفة، بمعنى

أن كل تغيير في حركة الإعراب يؤدي
بالضرورة إلى تغيير في المعنى.

٢. هناك مواطن كثيرة كذلك يكون فيها
الإعراب غير ضروري للتمييز بين المعاني
المختلفة بمعنى أن تغير حركات الإعراب لا
تغير المعاني.

٣. هناك مواطن كثيرة كذلك تتفق في
الحركات وتختلف في المعاني.

وحدد بالذکر أنه مهما يكن من مسألة
الإعراب - كما ذكر - فإن الإعراب لقد أثار
صعوبات كبيرة على المتعلمين وخاصة
الناطقين بعبر العربية مثلا طلابنا في المدارس
والمعاهد في بلادنا، إندونيسيا، ومع الجهود
المضنية التي يعانونها في دراسة النحو العربي
عامة والإعراب خاصة تكون النتائج التي
يحصلون عليها ضئيلة قليلة لا تناسب ما
بدلوه من جهد وما عانوه من مشقة،
ووجدوا أنفسهم عاجزين عن الكلام
والقراءة والكتابة على وجه سليم. وترجع
هذه بهذا الصدد إلى سعة النحو وكثرة
مسائل الإعراب وتحليلاته، فمن الضروري
إيجاد حلول لتغلب على هذه المشكلة، لختار
تبسيط تحليل الإعراب واحدا من هذه
الحلول كما يلي.

العوامل والمبانيات مدخل الفعل الماضي والضمائر وأسماء الإشارة والحروف كلها.

ب. نشأة الإعراب

اختلف العلماء بالنسبة لظاهرة الإعراب اختلافاً يتركز في رأيين رئيسيين: أحدهما يرى أن الإعراب ليس من طبيعة لغة العربية الأصلية، وإنما هي نتيجة لاختراع النحاة وصناعتهم، فينظر إلى الإعراب على أنه فصة محتقة، كما قاله إبراهيم أنيس (أسسومات نحوها من ظواهر لغوية منتشرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت وتم نسجها في أواخر القرن الأول الهجري أو أوائل الثاني على يد قوم من صناع الكلام نشأوا وعاشوا معظم حياتهم في البيئة العراقية ...) وفرادهم النحاة مثل أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والحليل بن أحمد وسيبويه من أئمة البصريين، والكساء والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وشمام الضرير من أئمة الكوفيين، بل ادعى المستشرق Karel Vollers الألماني بأن القرآن نزل الأمر بنهجة مكة المحررة من ظاهري الإعراب: ثم نقحه العلماء على ما ارتضوه من قواعد ومقاييس حتى أضحت يقرأ بهذا البيان العذب الصافي، وغدا في الفصاحة مضرب الأمثال كما ذهب بعض

الباحثين إلى أن الإعراب لم يكن براعي إلا في لغة الآداب مستدلاً بما يلي:

1. إن جميع اللهجات الحالية حالمة من الإعراب.
2. إن الإعراب يتطلب الانتباه الزائد، فلا يناسب واللهجات العامية التي تتوخى السهولة والبساطة.
3. إن الإعراب بنظامه الدقيق لا يتواءم وبدائية العرب في حياتهم.
- والرأي الثاني يرى أن اللغة العربية لغة معربة أصلاً، والإعراب من أبرز خصائصها، وقوانينه وضوابطه هي العاصمة من الزلل المعروضة عن السهولة، واقتدر هذا المذهب الثاني على المذهب الأول بما يلي:
1. إن بعض اللهجات العربية الحاضرة ما زالت تحتفظ ببعض مظاهر الإعراب، وخاصة الإعراب بالحروف.
2. إن التطور اللغوي هو الذي أسقط الإعراب، فهو اللهجات الحالية منه لا يعنى بالضرورة وجوده قديماً.
3. إن دقة القواعد ونسجها لا تستلزم بالضرورة كونها شائعة، فاللواتينية واللاتينية في العصور القديمة، والألمانية في العصر الحاضر: تستعمل على قواعد لا تقل في دقتها وتنوعها عن قواعد اللغة العربية.

4. ليس في الروايات العربية أي إشارة إلى أن النحويين تواضوا على وضع القواعد.

5. إن الشعر العربي بأوزانه الموسيقية يعتمد على الإعراب، وبدون الإعراب تختل كل الأوزان الشعرية.

6. إن القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وصلنا إلينا معربي الكلمات.

7. إن الروايات الكثيرة عن الحسن والحسين، لا يمكن أن تكون مختلفة وهي بهذه الكثرة.

8. إن القول بأن القرآن نزل باللهجات مكة المحررة من ظاهرة الإعراب، يفترض أولاً أن حجة مكة كانت مخالفة من الإعراب، ولم يقم على ذلك أي دليل، ويفترض ثانياً أن العلماء أعربوا القرآن ثم اعتمدوا على هذا الإعراب بوضع قواعدهم - لأن القرآن هو أوثق النصوص التي يحتج بها على صحة قاعدة من قواعد الإعراب - وهذا مخالف لأبسط قواعد المنطق، إذ كيف يعربونه بحسب قواعدهم الموضوعية ثم يعودون لاحتجوا به على صحة تلك القواعد؟

9. إذا كان القرآن نزل دون إعراب، فأين يكون وجه التحدي، عندما تحدى الله المشركين في أن يأتيوا بسورة من مثله؟ وهل يقوم التحدي إلا إذا كانت لغة

التنزيل هي نفسها لغة الناس الذين يتكلمون بكل ما فيها من ألفاظ وتركييب وحركات؟

ينضح من هنا أن الإعراب كان معتمداً، سواء في لغة الأدب أم في بعض لغات التخاطب. وربما بدأت ثنائية العامية والفصحى التي نعرفها حالياً في العصر العباسي حيث أصبح للناس لغتان: لغة عامية، وهي لغة تمل إلى إسكان أو لحرر الكلمات، ولغة الطبقة الرقيقة، وهي لغة معربة.

ج. فائدة الإعراب ودلالته

والحديث عن فائدة الإعراب ودلالته قد أثار السؤال: هل الحركات على لوائح الكلمات تشير إلى المعاني المختلفة؟ أم أنها يؤدي بها لوصول الكلمات فليس لها أي أثر في تصوير المعنى؟ أم هي أجزاء من الكلمات نفسها؟

هذه هي أسئلة شغلت الباحثين قديماً وحديثاً، فانقسموا حولها قسمين رئيسيين. قسم يذهب إلى أن ليس للإعراب أي قيمة جوهريّة لتصوير المعنى، بل هو مجرد زخرف لغوي، فالعرب لا ينبغي أن يلتزموا هذه الحركات، لأنها لا تعمل في تصوير المعنى

تبسيط تحليل الإعراب لصالح تعليم غير العرب

بقلم: د. هدايات

مقدمة

من أن نجد حلاً للتغلب على هذه المشكلة. و من أجل هذا تقدم فيما يلي تعريف الإعراب و نشأته و فائدته و دلالاته كما تقدم فكرة في تبسيط تحليلاته.

أ. تعريف الإعراب

توجد تعريفات عدة للإعراب، منها (الإبانة عن المعاني بالألفاظ) و (تغير العلامة التي في آخر اللفظ بسبب العوامل الداخلة عليه) و (تغيير أواخر الكلمات بتغيير وظائفها النحوية ضمن الجملة) وغيرها من التعريفات التي لا يختلف الواحد منها عن الآخر ويرجع كلها إلى ظاهرة تغير أواخر الكلمات العربية لتمثلية في الحركات أو الحروف مما تمتاز به اللغة العربية عن غيرها من اللغات في العالم؛ فلا عجب إذ لاحظنا كتب النحو العربي سواء القديمة منها أو الحديثة يغلب عليها مباحث هذا الموضوع. ويقابل الإعراب (النماء) وهو لسرور آخر اللفظ علامة واحدة، لا تتغير مهما تغيرت

معلوم أن الإعراب من أبرز ما تمتاز به اللغة العربية من غيرها من اللغات؛ وأنه - كما يدل عليه اسمه - يبين عن معاني الألفاظ المعربة، بمعنى أن يكون من شأنه مساعدة القارئ على فهم ما يقرؤه من العبارات و الجمل، إذ أن علامات الإعراب الواقعة على أواخر الكلمات من الحركات والحروف منها آثار - إلى حد كبير - في تحديد المعاني. و من ناحية أخرى وجدنا أن الإعراب يثير صعوبات كثيرة على تارسي اللغة العربية وخاصة غير الناطقين بها أمثال طلابنا في المدارس والمعاهد؛ فرغم أنهم قد بذلوا جهوداً في دراسة النحو العربي الذي يغلب عليها مسائل الإعراب إلا أن النتائج التي حصلوا عليها ضئيلة و وجدوا أنفسهم عاجزين عن استخدام اللغة العربية على وجه سليم. و هذا يعني أننا - للمدرسين - لابد

* الكتاب مدرس اللغة العربية بكلية التربية جامعة
شريف مدينة الله حاكرون.